

## الاقتصاد والتكنولوجيا والصناعة

إن الأمة العربية والإسلامية لازالت هناك، تزخر بالطاقات الكامنة، والقوى المبدعة المخبوءة. ولا تحتاج إلا إلى الشجاعة والبصيرة والفهم لتجاوز العقبات والصعوبات. وأول من يجب أن يتحلى بهذه السجايا الإنسانية هم المثقفون وقادة الرأي والفكر. لنأخذ قطاعا معينا من علمائنا ومثقفينا هم الخبراء والاقتصاديون العرب. فبالرغم من الجهود المحمودة لهؤلاء الخبراء والاقتصاديين، وإنتاجهم الذي اتسم بالجزارة والعمق في دراسة المشكلات الاقتصادية والتنموية للعالم العربي في الأربعين سنة الماضية، فإنهم لم يفلحوا في مخاطبة الجمهور العربي بلغة بسيطة واضحة تضعه وجها لوجه أمام التحديات التي تواجهه، والمشكلات التي تحيط به. وقد تكون هناك صعوبات معروفة تحول دون ذلك، ولكن هذا لا يعفي هؤلاء الخبراء والعلماء الاقتصاديين من التحدث بشكل مباشر إلى المواطن العربي. إن المطلوب أن لا يبقى العالم، أو الاقتصادي، أو المخطط، عالما فقط بل أن يكون مثقفا أيضا، أي أن ينزل من برجه العاجي إلى غبار الشارع لبيان أبعاد التخلف والتبعية للذين نرسف في أغلالهما منذ مائتي عام. ولا نريد أن نبدو كركاب السفينة الذين يجلسون يضعون الخطط والنظريات لسير السفينة وحركتها في الوقت الذي تجري فيه هذه السفينة بطريقة أخرى، وباتجاه آخر بتأثير قوى وخطط خارجية.

انه بقدر ما للتوغل في ميادين الفكر الاقتصادي والتنموي من حسنات، وفي سبر أغوار النظريات والأفكار الكثيرة المتعددة من إيجابيات، فإن الحلول يجب أن تتسم بالبساطة والوضوح والتركيز. فلا يجدي حشد النظريات، وسرد الاقتراحات والتوصيات، بل ما نحتاجه هو استكشاف البؤرة التي تتجمع فيها قضاياها، ومصالحنا، وأهدافنا، بشكل حاسم. ولا يعني هذا أن هذه البؤرة ثابتة في موقع معين، فهي هدف متغير متحرك تحتاج إلى ملاحقة سريعة فاعلة. ويعني هذا فيما يعني قدرا من الإدراك الواعي لطبيعة المشكلات والمتغيرات الخارجية والداخلية، ثم الاستجابة السريعة والصحيحة لها في الوقت المناسب.

لقد دأب كثير من الاقتصاديين العرب على التذمر والشكوى من عدم وجود تخطيط طويل الأجل للاقتصاد العربي، والتنمية العربية. ولكن التخطيط الطويل الأجل معرض دائما لواحدة من أفتين: إما التعميم والتنظير والتجريد إذا كان مجملا، وإما الجمود وعدم الاستجابة للمتغيرات إذا كان مفصلا. إن إحدى الميزات الأساسية التي ميزت النجاح الكبير الذي حققته الدول الصناعية الجديدة (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، وأخيرا ماليزيا وتايلاند) ليست هي التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد بل هي المرونة العالية، والتحفز للمبادرة، والاستجابة السريعة، لمواكبة المتغيرات العديدة التي تؤثر في عملية التنمية والتطوير. وربما لا يخفى على اقتصادييننا وخبرائنا انه ليست لدى الحكومة السنغافورية، مثلا، خطة استراتيجية طويلة الأجل، ولا متوسطة، وان حكومة كوريا الجنوبية، ومنذ أوائل الستينات، تضع أصابعها باستمرار على أزرار التنمية الاقتصادية تفتح ما يجب فتحه، وتغفل ما يجب قفله في الوقت المناسب من دون الوقوع في شباك النظريات، وقيود الأطر، وتعسف الخطط الجامدة، ومن دون أن تلزم نفسها بقواعد ثابتة، أو سياسات صلبة.

وقد يكون للاقتصاديين والخبراء العرب عذر في أنهم ليسوا في موقع من يضع يده على الأزرار، إذ أن ذلك متعلق بالإرادة السياسية، ومراكز صنع القرار. وهو عذر مقبول ومنطقي، ولكن هنا يأتي دورهم في توعية الشعوب والمواطنين بالحقائق مهما كانت هذه الحقائق مريرة. لان عدم القيام بذلك يعني بقاءنا نتدحرج نحو مزيد من التخلف والتبعية. ولنضرب لذلك مثلا بخطة التكامل الاقتصادي العربي التي أقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان (نوفمبر 1980). فقد اشترك في وضع تلك الخطط أكثر من خمسين من أكفأ واقدر العلماء والخبراء الاقتصاديين العرب، عملوا لمدة خمس سنوات متوالية، ووضعوا خططا شاملة، واستراتيجيات للتنمية العربية للفترة 1981-2000. فماذا كانت النتيجة؟ إن تلك الخطط تبدوا الآن، إلى جانب الواقع الجديد، والتطورات الجديدة في المنطقة، وكأنها صفحة من زوايا التاريخ السحيق، لا تساوي شمن الورق الذي كتبت عليه. ليس هذا تشاؤما بقدر ما هو مواجهة للحقيقة.

لا شك انه كان للحروب والمآسي التي مرت علينا آثار ماحقة لمثل تلك الخطط والاستراتيجيات. ولكن هنا يبدو التحدي الذي تجب مواجهته، وهنا تتضح الحاجة إلى منهج المرنة والفاعلية لتوظيف المعطيات الجديدة بشكل إيجابي بناء. إن العالم يتغير، وهذا التغير يقتضي المتابعة الدائبة، وملاحقة بؤر المشكلات، والتفاعل المستمر مع الأحداث للمحافظة على الأهداف الكبيرة من دون الوقوع في مصيدة الارتباك أو الجمود. بكلمة أخرى فإن المطلوب هو المبادرة إلى استثمار المناخ الجديد، الذي يسود المنطقة، من أجل الحفاظ على مصالح الأمة العربية والإسلامية، وتحويل المتغيرات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية الجديدة إلى عوامل دفع لوحدة العرب والمسلمين بالطريقة التي تتفق مع تطلعاتنا وآمالنا، وليس بالطريقة التي يريدها غيرنا لنا. وكلامنا هنا عن المنهج أكثر منه عن المضمون، وعن الفكر أكثر منه عن التطبيق.

## التكنولوجيا

كانت هناك في دول العالم الثالث، في عقدي الستينات والسبعينات، مقولة مفادها أن التقدم التكنولوجي، الذي هو من أهم عوامل التنمية الاقتصادية، يعتمد على نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية. واستقر في الأذهان أن نقل التكنولوجيا يعني شرائها أو استئجارها بطرق مختلفة وأساليب متنوعة، منها الاستثمار الخارجي المباشر، والترخيص الصناعي، والمشاريع المشتركة. ولكن تبين أن كثيرا من هذه البلدان المشتريّة أو المستأجرة لم تتقدم تكنولوجيا كما كان مأمولا. فصار الخبراء والمختصون يبحثون في أسباب الفشل، حتى وجدوا السر في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، والذي يتلخص في أن التقدم التكنولوجي لا يعتمد فقط على شراء التكنولوجيا واستئجارها، بل يعتمد بالدرجة الأولى على تطوير "القدرة التكنولوجية الذاتية"، أي القدرة المحلية لبلدان العالم الثالث على فهم التكنولوجيا، واستيعابها، وتحسينها، وتحويرها، وصنعها. فلا يكفي حصول الإنسان على "الصنارة" ليصبح صيادا، وإنما يجب عليه أن يتعلم الصيد، بل يجب عليه أن يتعلم صنع الصنارة نفسها.

ولكن بعض زعماء العالم الثالث وقادته لم يعجبه هذا التفسير، وراح يلقي باللائمة على "الحاجز التكنولوجي" الذي يضعه الغرب لمنع التكنولوجيا عن العالم الثالث، أي انه خلغ مسؤولية ذلك الفشل من على كتفيه ليعلقها على "شماعة" الغرب. وهي بالتأكيد شماعة غير بريئة، إلا انه ليس كل ما يعلق عليها حق وصواب. و يبقى السؤال: هل الغرب يمنع التكنولوجيا؟ هذا سؤال يحتاج إلى تفصيل: أولا ما هو المقصود بالتكنولوجيا هنا؟ وثانيا كيف يمنعها الغرب؟ طبعا هناك أسرار صناعية، وحقوق صناعية تحافظ عليها الشركات والمؤسسات الصناعية والعلمية لان كشفها يضر بمصالحها. إلا أن هناك أيضا صناعات كثيرة، وتكنولوجيا متنوعة معروفة لجميع الناس، حتى أن أسرار القنبلة الذرية لم تعد أسرا. إذن الغرب يمنع بعض التكنولوجيا، أو هو يمنع التكنولوجيا المتقدمة، أو التكنولوجيا الحساسة، ولكنه لا يستطيع منعها كلها. ثم هل أن دول العالم الثالث تحتاج، في بداية أمرها على الأقل، إلى كل التكنولوجيا المتقدمة؟ حتى الآن لا يوجد مصنع واحد في البلاد العربية للأدوات الميكانيكية Machine Tools، كمكائن الخراطة، والتقيب، والقولبة، وغيرها، فهل أن الغرب لا يزال يحتفظ بأسرار هذه التكنولوجيا؟ الحقيقة أن هناك شعوبا أو بلدانا من العالم الثالث لا تفكر بتعلم الصيد، ولا حتى بالحصول على الصنارة، بل تفكر فقط بالحصول على السمكة يقدمها لها صيادوا الشمال. وقد يقدم صيادوا الشمال السمكة لهؤلاء لغرض، أو لمصلحة، أو حتى لسبب إنساني بحث ليوم أو يومين، ولكنهم لن يقدموها كل يوم، ولماذا يفعلون ذلك؟

ولنا في اليابان تجربة رائدة يجب دراستها والإفادة منها. وقد كتب صحفي أمريكي "مارفن وولف" مختص بالشؤون اليابانية كتابا سماه "المؤامرة اليابانية The Japanese Conspiracy" تكلم فيه بحرقه عن "المخطط الياباني للهيمنة الصناعية على العالم" موضحا كيف أن اليابان استطاعت أن تضاعف صادراتها السنوية من المنتجات ذات التقنية العالية إلى سبعة أضعاف خلال عقد واحد من الزمان. ويشير إلى أن اليابانيين سيتفوقون اقتصاديا على الولايات المتحدة بحلول عام 2000. ويذكر أن الفائض في الميزان التجاري لليابان بلغ عشرة بلايين دولار في سنة 1980 مقارنة بعجز في الميزان التجاري الأمريكي مقداره 30 بلايين دولار، منها 21 بلايين دولار تجاه اليابان، وان أكثر من مليون عاطل في الولايات المتحدة يرجع سبب بطالتهم إلى اليابان (بلغ العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي 70 بلايين دولار، وفائض الميزان الياباني 40 بلايين دولار في 1990).

ويذكر "ولف" أن نجاح اليابانيين لا يرجع إلى مهارتهم وإنتاجيتهم فحسب، بل يرجع إلى نظام اقتصادي وتجاري وتكنولوجي يصفه بأنه نظام "مستبد"، حيث تقوم الحكومة بتوجيهه من مبنى ذي احد عشر طابقا تقع فيه وزارة الصناعة والتجارة الخارجية (ميتي) MITI. ويصف نشاط اليابانيين الصناعي والتجاري هذا بأنه نشاط خطر يهدد استقرار العالم، وأن اليابانيين يخفون مؤامرتهم خلف قناع من التجارة الحرة البريئة. ويقول بأنه لا شك في كفاية اليابانيين الصناعية، ولكن ليس إلى الدرجة التي يتصورها العالم، إذ أن اليابان تقوم باستعارة، أو استتساح التكنولوجيا الأجنبية، أو أنهم يحصلون عليها من خلال اتفاقيات المشاريع المشتركة. Joint Venture فإذا فشلوا في ذلك فإنهم يلجأون إلى الرشوة، أو التجسس الصناعي، أو حتى السرقة. كذلك تقوم وزارة الصناعة والتجارة اليابانية (ميتي) بإجبار الشركات اليابانية على شراء المواد والخدمات من داخل اليابان مهما كان الثمن غاليا، ومهما كانت الجودة. ويستطرد "مارفن وولف" في شرح أبعاد هذه "المؤامرة اليابانية" على جبهة الصناعة والتكنولوجيا، وجبهة الأسواق والتجارة، في كتابه المثير.

ويذكر باحث آخر "رونالد دور" أن اليابان كانت سبقة في بناء القدرة الذاتية على تعلم التكنولوجيا ثم إتقانها وصنعها. فقد أتقن اليابانيون فن "التقليد"، أي تقليد المنتجات. وكان أول ما بدأوا به هو تحويل، وتعديل المنتجات الغربية. وبعد ذلك فقط انتقلوا إلى مرحلة "صنع التكنولوجيا". ففي 1979 كان ربع براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة هي لليابانيين، أي أنهم سبقوا بريطانيا في السبعينات، ثم سبقوا ألمانيا والسويد وسويسرا أيضا. ولا زال اليابانيون يدفعون الكثير لكي (يتعلموا). لقد انفق اليابانيون (والكلام لا زال لرونالد دور)، تسعة بلايين دولار في الفترة من 1950 إلى 1973 كعمولات لشراء المعرفة التي أنتجها الغرب بين سنة 1940 - 1978. ولكن هذه البلايين التسعة لا تعد شيئا بجانب الـ 60 بليون دولار التي أنفقتها الولايات المتحدة في سنة واحدة (1978) على البحوث والتطوير (بلغت نفقات الولايات المتحدة في هذا المجال نحو 200 بليون دولار في 1990).

وحدث الشيء نفسه لاحقا في كل من كوريا الجنوبية وتايوان. إذ عمدتا في المرحلة الأولى لنهضتهما الصناعية إلى تقليد التكنولوجيا الغربية، والحصول عليها بكل وسيلة، فاستطاعت هاتان الدولتان أن تصبحا عمالقين صناعيين في مدة ربع قرن من الزمان، وحققتا معدلات خيالية في التنمية، وفائضا في الميزان التجاري لم يسبقهما إليه احد غير اليابان.

ففي دراسة قام بها عدد من الخبراء لمعرفة مصادر القدرة التكنولوجية لكوريا الجنوبية في الفترة 1960-1980، وجدوا أن السبب الأكبر للتقدم التكنولوجي في هذا البلد هو رجوع الدارسين، والعاملين في الخارج، إلى بلادهم. إما القنوات الأخرى: كالأستثمار الخارجي المباشر، والترخيص، والشراء، فكان دورها ضئيلا. أي أن استراتيجية كوريا الجنوبية للحصول على الكفاية التكنولوجية اعتمدت إلى حد كبير على اكتساب الخبرة والمهارة من خلال الممارسة والعمل. Learning-by-Donig وكذلك اعتمدت على الموارد، البشرية والمالية، الداخلية. وبالتالي فإن التجربة الكورية لم تتأثر، أو لم تخضع، كما هو شائع، لقيود النظام الاقتصادي العالمي، أو "لاحتكار" الغرب للتكنولوجيا.

ليس من الضروري أن تلجأ الدول النامية إلى السرقة والغش والرشوة للحصول على التكنولوجيا الغربية، لأن كثيرا منها في متناول اليد، ويمكن الحصول عليه لمن أراد وعقد العزم على "تعلم التكنولوجيا". وما الهندسة العكسية Reverse Engineering إلا إحدى الوسائل لتحقيق ذلك. ويعني أسلوب الهندسة العكسية الحصول على الجهاز أو الأداة المطلوبة عن طريق شراء واحدة منها أو أكثر، أو استئجارها، ثم تفكيكها لمعرفة كيفية عملها ثم تصميم جهاز مشابه لها (وليس نسخة مطابقة منها) يقوم بالعمل نفسه، ويؤدي الوظيفة نفسها، مع إجراء بعض الإضافات والتحسينات عليه.

صحيح أن الدول الصناعية الغربية تحرص على ألا تكشف عما لديها من أسرار التكنولوجيا لدول العالم الثالث، ولكن ذلك ليس هو العائق الرئيس في نقل التكنولوجيا وتعلمها، إنما العائق الأكبر هو "اعتقاد" دول العالم الثالث أنها لا تستطيع تطوير القدرة التكنولوجية الذاتية. انه "الحاجز النفسي" وليس الحاجز التكنولوجي. كذلك يجب أن يكون معروفا أن منع التكنولوجيا، أو بعضها، من قبل الدول الغربية ليس مقتصرًا على دول العالم الثالث، بل انه موجود وقائم بين الدول الصناعية نفسها. فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى منع حلفائها من صنع الأسلحة الذرية، فمنعت الأسرار عن بريطانيا وفرنسا مما جعل البرنامج النووي الفرنسي يتأخر لمدة سنتين. وقد حاربت الولايات المتحدة طائرة الكونكورد حتى أجهزتها.

ومن يطلع على واقع الدول الصناعية يرى أن هناك حربا تكنولوجية مستعرة فيما بينها سواء على الصعيد الرسمي بين الدول، أو على صعيد الشركات الصناعية نفسها.

إن إحدى السمات التي تميز دول العالم الثالث هو البحث عن "الأسهل"، أو "الأقل ثمنا"، أو "الأسرع" في مجال التكنولوجيا، وربما في مجالات الحياة الأخرى. وقد لا يعلم المهندس أو الفني في العالم الثالث كم أن عملية البحوث والتطوير Research and Development تأخذ من جهد ووقت ومال حتى يتم التوصل إلى صناعة الجهاز أو الأداة التي يراها ويستعملها. إنها عملية شاقة طويلة تحتاج إلى مثابرة وصبر ومعاناة. وهو عندما يراها يريد الحصول عليها بأسهل طريقة، وأسرع طريقة، وأرخص طريقة. إنها قضية سيكولوجية قبل أن تكون قضية علمية أو قضية مهارة. كم هناك من الأجهزة، والأدوات، والمعدات التي يستوردها العالم الثالث وليس فيها أسرار كبيرة ولا طلائع تحتاج إلى حل؟ إن التكنولوجيا، كما يقول "تشارلس بيرد"، عالمية لا تستطيع أن تحتكرها أمة، أو طبقة، أو حكومة، أو مجموعة من الناس. إن إحدى المبادئ التي يجب أن يعتمدها العالم الثالث هو أنه من الممكن جدا الحصول على التكنولوجيا بعد توفير الشروط اللازمة لذلك من خطط صناعية، واستراتيجيات للتسويق، ورصد للأموال اللازمة، ووضع لأصحاب الكفاية في مواضعهم. إن من يريد أن يتقدم في هذا المجال عليه أن يكتب على ناصية معمله أو مختبره "خرافة الحاجز التكنولوجي".

## الصناعة والتصنيع

حيث أن النظام العالمي بشقيه السياسي والاقتصادي يعمل لمصلحة العالم الصناعي المتقدم، وأن العلاقات بين العالم الثالث والعالم الصناعي المتقدم هي علاقات غير متوازنة، وغير عادلة، بل تميل لمصلحة البلدان الصناعية المتقدمة، وإن أي انسياق في عجلة النظام العالمي الاقتصادي الحالي لن تؤدي إلى التطور المطلوب، ولا إلى النهضة المنشودة، فإنه لم يبق أمام العالم الثالث، والعالم العربي بالذات، غير الاعتماد على الذات، وإيجاد طريق لنموه وتطوره نابغ من حاجاته، وظروفه، وبيئته، وإمكاناته. ويمكن القول من دون تحفظ أن الطريق الوحيد لتحقيق ذلك النمو والتطور هو سد الفجوة الصناعية بينه وبين العالم الصناعي المتقدم، أي وضع عملية التصنيع على رأس الأولويات في التخطيط، لأن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلدان المتخلفة. بكلمة أخرى أن يكون للاستثمار في القطاع الصناعي الأولوية على القطاعات الاقتصادية الأخرى بما في ذلك القطاع الزراعي، للأسباب التالية:

أولا: إن نمو القطاع الزراعي يعتمد على استخدام الوسائل الحديثة كالمعدات، والمكائن، والري المنتظم، ووسائل النقل، والتخزين، وغيرها. وجميع هذه الوسائل هي منتجات صناعية. وعدم صناعتها محليا يعني استيرادها بأثمان عالية إضافة إلى استنفاد جزء من العملة الصعبة لتمويل الاستيراد. فالصناعة، وخاصة الصناعة التحويلية والصناعة الهندسية تساعد القطاع الزراعي على النمو. وسنرى في الفصل التالي أن الزراعة العربية ذات إنتاجية منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية للإنتاج، ولا يمكن رفع الإنتاجية الزراعية بغير اعتماد الوسائل الحديثة ومنها المكننة الزراعية وغيرها، وهي ما يوفرها القطاع الصناعي.

ثانيا: إن تسويق المنتجات الزراعية يتطلب تصنيع هذه المنتجات، أي تنمية الصناعات الغذائية. وهذه الصناعات الغذائية هي أيضا جزء من القطاع الصناعي التحويلي. وبهذا يترابط القطاع الزراعي ترابطا أماميا بقطاع الصناعات الغذائية، كما يترابط خلفيا بقطاع الصناعات الهندسية.

ثالثا: إن العالم العربي لا يمكنه الاعتماد على الزراعة في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة على المدى البعيد لأسباب كثيرة أهمها: أن الأراضي الصالحة للزراعة في العالم العربي لا تتجاوز 4% من مجموع الأراضي، وهي نسبة قليلة مقارنة بالمناطق الأخرى للعالم. ومن ناحية أخرى فإن نسبة الأراضي الزراعية الاروائية في العالم العربي تبلغ نحو 8 مليون هكتار بينما تقدر الأراضي الدائمة بنحو 34 مليون هكتار، مما يشير إلى الأهمية النسبية للزراعة الدائمة (المطرية) بالنسبة إلى الزراعة الاروائية. ويعني ذلك ارتفاع "معامل التقلب" في الزراعة العربية، وخاصة بالنسبة إلى إنتاج الحبوب، إذ تراوحت قيمة هذا المعامل بين 30% إلى 60% في كل من العراق، وسوريا، وتونس، والجزائر، والمغرب، والسودان، والصومال، وموريتانيا<sup>(1)</sup>.

والسبب الثاني الذي يقيد التوسع في الزراعة العربية هو محدودية الموارد المائية في الأقطار العربية، ويعود ذلك في جزء منه إلى عدم كفاية إدارة الموارد المائية سواء من حيث كفاية وسائل الخزن، أو طبيعة الاستخدام الزراعي<sup>(2)</sup>.

وتقدر الموارد المائية المتاحة في العالم العربي بنحو 353 بليون م<sup>3</sup>/سنة، المستثمر منها نحو 163 بليون م<sup>3</sup>/سنة، أي نحو 49%. وتشير تقديرات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) إلى أن الطلب العربي على الموارد المائية لتأمين 50% من الاكتفاء الذاتي من الغذاء يقدر بنحو 172 بليون م<sup>3</sup>/سنة، بينما يقدر الطلب بنحو 305 بليون م<sup>3</sup>/سنة في حالة تأمين متطلبات الوطن العربي كافة من الغذاء<sup>(3)</sup>.

ويعني هذا كله أن الموارد المائية العربية تكفي، في أحسن الأحوال، لتأمين الغذاء للعالم العربي، وليس فيها زيادة للتصدير إلى الخارج.

رابعا: إن الموارد اللازمة لتنمية القطاع الصناعي، كرؤوس الأموال والأيدي العاملة والموارد الفنية، متوفرة في العالم العربي. فالأموال العربية، وخاصة الأموال النفطية متوفرة بمقادير كبيرة، ولا تحتاج إلا إلى المناخ السياسي المناسب لاستثمارها. كذلك فإن الأيدي العاملة متوفرة في أكثر البلدان العربية. وهناك عدد كبير من العلماء والمهندسين الفنيين المغتربين يمكن أن يعود قسم منهم لو كانت هناك ظروف مناسبة وطاقة لاستيعابهم.

خامسا: إن العالم العربي يستورد كميات كبيرة من المنتجات والسلع المصنعة والمواد الوسيطة. ويمكن توفير كميات كبيرة من العملة الصعبة فيما لو أنتجت هذه السلع والمنتجات محليا. كما أن هناك أموالا طائلة تتفق على الدفاع والمعدات العسكرية. ويمكن توفير جزء كبير من هذه الأموال لو كانت هناك قاعدة صناعية في الوطن العربي.

سادسا: حيث أن الصناعة تحتاج إلى أسواق، فإن العالم العربي وما جاوره من بلدان أخرى يشكل سوقا كبيرة للمنتجات الصناعية. وتحتاج هذه الأسواق بطبيعة الحال إلى حماية تجاه المنتجات الأجنبية.

سابعا: إن جميع البلدان التي حققت نمو اقتصاديا متسارعا، كانت معتمدة بشكل رئيس على القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات التحويلية، مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وماليزيا، وتايلاند، واندونيسيا في آسيا، والبرازيل، والأرجنتين، والمكسيك في أمريكا.

ثامنا: إن القيمة المضافة في الصناعات التحويلية هي أكبر من غيرها من القطاعات، وبالتالي فإن المردود الاقتصادي لهذا القطاع هو أعلى من غيره.

تاسعا: إن احد العوامل الرئيسة في تطور القدرة التكنولوجية الذاتية هي الصناعة فهناك دعم متبادل بين الصناعة والتكنولوجيا. كذلك فإن تطور القطاع الصناعي يؤدي إلى تطور قطاع الخدمات: كالنقل، والتأمين، والاستشارات، والخدمات القانونية، وخدمات الاستيراد والتصدير، والتدريب، والتسويق، والمعلومات، وغيرها.

إلا أن للتصنيع ثمنا اجتماعيا لا بد منه إذ هو عملية تغيير تمس مختلف جوانب المجتمع، ولا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط. فهي عملية تقود إلى ظهور طبقة عاملة، وإلى تركيز السكان في المدن، وإلى تزايد أهمية العلوم والتكنولوجيا. ويمكن تلخيص خصائص المجتمع الصناعي بما يلي<sup>(4)</sup>.

- معرفة علمية وتكنولوجية، وخبرات ومهارات فنية

- نظام للإنتاج والتوزيع معتمد على المعدات Hardware

- عدد كبير من الناس (السكان)، أي مجتمع منتج ومستهلك

- 
- نظام توجيه سياسي وإداري
  - ثقافة، وقيم، ومعتقدات دينية، وسياسية، وفكرية، أي أبعاد غير مادية
  - نظام تعليمي يخدم المتطلبات والحاجات الاقتصادية والاجتماعية
  - نظام للترفيه يشمل الصحافة والإعلام والراديو والتلفزيون، وكلها جزء من النظام الإنتاجي الاستهلاكي
  - نظام اقتصادي تتكامل فيه الفعاليات المختلفة كلها.
- كما أن للتصنيع أيضا ثمنا تدفعه البيئة، لما يتسبب فيه التصنيع من تلوث الهواء والماء، وتأثير ذلك على الأحياء من نبات وحيوان. ولكن لا مفر من دفع هذا الثمن الاجتماعي والبيئي لتحقيق مصالح أكثر أهمية في رفع المستوى المعاشي للناس، والتخلص من التبعية الاقتصادية، وحياسة أسباب القوة والترقي.

## المراجع

- (1) النجفي، سالم توفيق: إشكالية الزراعة العربية، ص 78 .
- (2) النجفي، سالم توفيق: "إشكالية الزراعة التركية، مآزق الموارد الاقتصادية النادرة"، مجلة دراسات تركية، جامعة الموصل 1992.
- (3) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد): "الأمن المائي"، دمشق 1986.
- (4) Elliot, D. and Elliot, R.: "The Control of Technology", Wykenham Publications, 1976, p. 4.